

امتحان مقاييس أخلاقيات الأعمال



جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموسم الجامعي 2023-2024

السنة الثانية ليسانس جذع مشترك

المدة: 1سا و15د

امتحان في مقاييس أخلاقيات الأعمال

الإسم: رقم التسجيل:

اللقب: رقم القائمة: الترتيب في القائمة:

السؤال الأول: عرف المصطلحات التالية:

1. **الأخلاق:** هي المعايير والمبادئ التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة، ويرتبط موضوع الأخلاق بفعل الصواب واجتناب الخطأ حيث تهدف إلى القيام بالأعمال الهدافـة وـعدمـ الـحـاقـ الخـدـاعـ والـضـرـرـ فيـ الـعـامـلـاتـ وكـذـلـكـ عـدـمـ التـحـيزـ لـطـرـفـ عـنـ أـخـرـ.

2. **مدونة السلوك الوظيفي:** هي وثيقة تصدرها الدولة وتتضمن مجموعة من القيم التي تتبعها المنظمات على اختلاف انواعها في توجيهه وممارسة العاملين في ادائهم لأعمالهم والتي تساعدهم في مواجهة القضايا والمشكلات التي تعرّضهم اثناء ادائهم الاعمال الموكلة إليهم من خلال:

- تطوير مهنة العاملين في الوظائف العامة، فهي بمثابة القسم الأخلاقي
- تحمي العاملين من ضغوط الجهات الأعلى لارتكاب ما يخالف القيم والمبادئ
- يسترشد بها جميع العاملين، مما يؤدي إلى التجانس والوحدة والتواافق الأخلاقي

3. **مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:** يعتبر أشهر وأكثر المؤشرات استخداماً وتأثيراً في مجال قياس الفساد. يقيس مدى الفساد في القطاع العام مثل الفساد السياسي والفساد في القطاع العام والفساد في المؤسسات العامة. بناءً على تقييمات وتحليلات متعددة من مصادر مختلفة، بما في ذلك استطلاعات الرأي وتقييمات الخبراء. يقدم تصنيفات للبلدان على مقاييس من 0 إلى 100 حيث يعتبر الرقم الأعلى مؤشراً على عدم وجود فساد والرقم الأدنى مؤشراً على وجود فساد شديد.

4. **الفساد القضائي:** تمثل في الأزدواجية في تطبيق القوانين وفي تفسيرها تبعاً لأطراف العلاقة والمحسوبية لصالح ذوي الجاه على حساب الضعفاء، والتساهل والممارسات غير القانونية من قبل القضاة، وعدم التطبيق السليم للقوانين، مما يجعل أداء السلطة القضائية يتسم بالضعف ويؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم

5. **قانون المضاربة غير المشروعة:** ويتمثل في القانون 15/21 الذي صدر في ديسمبر 2021 حيث جاء ليبرد من يثبت تورطه في المضاربة غير المشروعة واعتبرها جريمة خطيرة لما لها من انعكاس خطير على قدرة المستملك في التعاطي مع حاجياته الاقتصادية، إضافة إلى حماية السوق وتدعم رقابته، وتضمن هذا

امتحان مقياس أخلاقيات الأعمال

القانون نصوصا تميز الأفعال التي تعتبر من قبيل الجريمة المعنية، فرصد آليات وتدابير لمكافحة قبل وقوعها وقمعها بعد أن تقع

السؤال الثاني: أجب بـ صحيح أو خطأ:

السؤال	صحيح	خطأ
1.	/	مصلحة الفرد بعد مصلحة الجميع مفهوم يعزز انتشار الفساد في المجتمعات
2.	/	يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة للدول النامية في محاربة الفساد من خلال الوظيفة الاستشارية والوظيفة الإقراضية والوظيفة الفنية
3.	/	يصنف الفساد حسب نطاقه إلى فساد مالي، إداري، أخلاقي، سياسي، ثقافي، اجتماعي، قضائي واقتصادي.
4.	/	رائد النهضة في ماليزيا هو محمد بوخاري فيما كان رائد النهضة في دولة نيجيريا محمد مهاتير
5.	/	عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه: إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية
6.	/	اليوم العالمي لمكافحة الفساد هو اليوم الذي يتزامن مع تاريخ 11 جويلية/ يوليو من كل سنة فيما اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد هو 9 ديسمبر

السؤال الثالث: الفساد يتسبّب في خسائر اقتصادية كبيرة، وضح ذلك

حيث يعرقل الاستثمار ويعطل النمو ويخلق بيئة غير عادلة ومستقرة و يؤثر على الروح المعنوية للموظفين كما يساهم في زيادة التكاليف التشغيلية و يؤدي إلى فقدان الفعالية

السؤال الرابع: ان الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر مستوحى بشكل أساسى من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الجزائر ، في ظل ما سبق وبشكل مختصر عدد هاته الاتفاقيات وما هي استراتيجية الجزائر في محاربة الفساد؟

1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2) اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته 3) الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

وتمثل استراتيجية الجزائر في محاربة الفساد أساسا في القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وما أجر عنه من تدابير في القطاع العام والخاص بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذلك الديوان المركزي لقمع الفساد، فيما بعد إنشأت السلطة الوطنية للانتخابات وكذلك سن قانون المضاربة غير المنشورة وغيرها من الإجراءات

أستاذ المقياس: ثامر

بالتوفيق والسداد إن شاء الله